المرصد

عين على الأحداث

الخميس 08 أكتوبر 2020 | 27 صفحة | العدد 133 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

حراك متواصل في الملف الليبي

هل يكون مؤتمر جنيف القادم المحطة الأخيرة للأزمة؟

- لقاء جنيف وفرص تحريك الأزمة..
- التسويات الدولية ومحاولات
- الدفع نحو الحل النهائي

- افحيمة: المشاركون في حوار
- جنيف لديهم أهداف معلنة
- وأخرى غير معلنة

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

مؤتمر جنيف حول الأزمة الليبية

مؤشرات ايجابية يشوبها الحذر

مجلة «المرصد»

تشهد ليبيا حراكا سياسيا لافتا في الفترة الأخيرة حيث تسارعت وتيرة الاجتماعات في مصر والمغرب وصولا الى جنيف التي من المقرر أن تشهد مؤتمرا قادما التي انخرط فيها ممثلون عن طرفي الصراع في ليبيا،
وذلك لمحاولة كسر الجمود الذي يعتري العملية السياسية في البلاد والوصول الى تسوية تنهي سنوات الصراع المستمر وتضع حدا للتدخلات الخارجية.

وأعلنت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، عبر بيان رسمي، عن اجتماع تم بمدينة الغردقة المصرية، بين وفود أمنية وعسكرية من شرق ليبيا وغربها، في إطار محادثات أمنية وعسكرية بتيسير من البعثة. وقالت إنها تتطلع لأن تؤدي هذه اللقاءات المباشرة إلى نتائج إيجابية، على أن تعرض هذه النتائج على اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) المقررة لاحقاً في مدينة جنيف السويسرية.

وأعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن امتنانها للحكومة المصرية لاستضافتها محادثات تجمع وفود أمنية وعسكرية من الأطراف المتنازعة في شرق وغرب ليبيا، في مدينة الغردقة بالبحر الأحمر، في إطار محادثات اللجنة العسكرية المشتركة الجارية (5 + 5)، بتيسير من البعثة الأممية في ليبيا.

وأفضت جولة المحادثات الأمنية والعسكرية المباشرة في الغردقة، الى جملة من التوصيات لكي يتم عرضها لاحقاً على اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ،منها الاسراع بعقد اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بلقاءات مباشرة خلال الاسبوع القادم ثانيا ،الافراج الفوري عن كل من هو محتجز على الهوية من دون اية شروط او قيود، واتخاذ التدابير العاجلة لتبادل المحتجزين بسبب العمليات العسكرية وذلك قبل نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل عبر تشكيل لجان مختصة من الاطراف المعنية.

كما خلص الاجتماع على الاتفاق على ايقاف حملات التصعيد الاعلامي وخطاب الكراهية واستبداله بخطاب التسامح والتصالح ونبذ العنف والارهاب ،والاسراع في فتح خطوط المواصلات الجوية والبرية بما يضمن حرية التنقل للمواطنين بين كافة المدن الليبية.

وقام المجتمعون بدراسة الترتيبات الامنية للمنطقة التي سوف تحدد في المرحلة المقبلة على ضوء اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) ،وخلصت إلى اهمية إحالة موضوع مهام ومسؤوليات حرس المنشآت النفطية إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 واعطائه الاولوية لغرض تقييم الموقف من جميع جوانبه ودراسته واتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان انتظام عملية الانتاج والتصدير.

وبالتزامن مع اجتماعات الغردقة المصرية تتواصل المشاورات في بوزنيقة المغربية والتي تشهد تأجيلا في جلسة المفاوضات الثانية بين وفدي مجلس النواب ومجلس الدولة.وبحسب ما نقلته وسائل إعلامية عن مصادر من المغرب، أن هناك إصرار من وفد النواب بالمغرب على عدم بدء الجولة الثانية الا بحضور ممثلي مجلس الدولة بالجولة السابقة، لافتة إلى أن هناك وساطة مغربية بين الاطراف الليبية لتقريب وجهات النظر وبدء الجولة الثانية.

وقالت ستيفاني ويليامز، الممثلة الخاصة

> تشهد ليبيا حراكا سياسيا لافتا في الفترة الأخيرة حيث تسارعت وتيرة الاجتماعات التي انخرط فيها ممثلون عن طرفي الصراع في ليبيا، برعاية بعثة الأمم المتحدة في مصر والمغرب وصولا الى جنيف.

للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالنيابة، في تصريحات صحفية، إن الحوار الليبي في بوزنيقة تركز بشكل أساسي على المادة 15 من الاتفاق السياسي الليبي الصخيرات، التي قالت إنها تتمحور حول المناصب السيادية.وأوضحت ويليامز إن المباحثات ركزت على المؤهلات المطلوبة في الأشخاص، وإن التوصيات ستقدم أمام منتدى الحوار السياسي الليبي من أجل دراستها؛ وإنه لن يدور أي نقاش حول اسم معين،موضحة أن هذه التجمعات ليست لتوزيع قطع الكعكة.

وشددت وليامز على أن هناك رغبة لجمع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس مجلس الدولة خالد المشري معا للموافقة على الاتفاق الذي أبرم بين المجلسين والتوقيع عليه، مشيرة إلى أنها تدعم الجهود التي تسعى لتحقيق العملية التي تقودها الأمم المتحدة، والتي تصب في مصلحة المجلسين.فيما قال السفير الليبي في المغرب، عبد المجيد غيث، إن رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس مجلس الدولة الاستشاري خالد المشري قد يحضران التوقيع على الاتفاق النهائي الخميس المقبل إذا أحرزت المفاوضات تقدما.

وتأتي هذه الاجتماعات والمشاورات المتعددة تمهيدا لمؤتمر جنيف الزمع عقده منتصف أكتوبر القادم.وفي هذا السياق،أكد فتحي المريمي، مستشار رئيس مجلس النواب، أن جميع القوى الليبية تمهد حاليا لاجتماع جنيف والذي سيعقد أكتوبر المقبل وسيبحث اختيار مجلس رئاسي جديد يتكون من رئيس ونائبين ورئيس حكومة ونائبين يمثلون الأقاليم الثلاثة برقة وفزان وطرابلس وكذلك المسارات الاقتصادية والعسكرية والأمنية.

وقال المريمي في تصريحات نقلتها «العربية.نت»، إن هذا الاجتماع يأتي في إطار الاتفاق على المناصب السيادية والتشاور للوصول لتسوية سياسية شاملة تنهي الأزمة الليبية وتضمن أمن البلاد والمنطقة والمتوسط، وتحقق الاستقرار للشعب الليبي، مشيرا إلى أن كافة الحوارات ستكون وفق أساس إعلان القاهرة ومخرجات مؤتمر برلين.

وأضاف أن كافة هذه الاجتماعات سيكون بداية النهاية للوصول لحل شامل يضمن وقف النار وفتح حقوق النفط وإعادة تصديره وبدء التفاوض لعمل اللجان الأمنية والمسار العسكري وفق 5+ 5، مشيرا إلى تشكيل لجنة بين الأطراف الثلاثة وهم البرلمان الليبي والجيش الليبي ومصر للتنسيق والترتيب للوصول لكافة النتائج المرجوة لحل الأزمة الليبية.

> ستيفاني ويليامز: هناك رغبة لجمع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح و رئيس مجلس الدولة خالد المشري معا للموافقة على الاتفاق الذي أبرم بين المجلسين والتوقيع عليه.

ويسود التفاؤل بقرب تسوية شاملة في البلاد وهو ما عبر عنه صراحة اللواء خالد محجوب، مدير التوجيه المعنوي بالجيش الوطني الليبي،الذي قال خلال مداخلة هاتفية مع الإعلامي أحمد موسى، ببرنامج «على مسؤوليتي» على قناة صدى البلد المصرية،تعليقا على المشاورات الجارية «نستطيع القول إن استقرار ليبيا أصبح قريبا».مؤكدا أنه تم الاتفاق على ضرورة التوصل إلى أفكار حقيقية لحل الميلشيات، مع الاتفاق على أهمية وجود الأسلحة في يد الجيش الليبي، وتوحيد مؤسسات الدولة.

ويشير متابعون للشأن الليبي أن المؤتمر المزمع عقده في العاصمة السويسرية جنيف، يهدف الى إعادة تشكيل المجلس الرئاسي وتشكيل حكومةٍ وحدة وطنية ممثلة للجميع، لتحدد انتخابات من شأنها توحيد البلد الذي يعاني تفككاً وصراعات مدعومة من قوى إقليمية، لكن المشهد المتوتر في ليبيا يبعث بشكوك بشأن نجاح هذا المؤتمر أسوة ببقية المؤتمرات السابقة وعلى رأسها مؤتمر برلين. ومنذ العام 2011، مرت ليبيا بالعديد من التغييرات الحكومية، مما أدى إلى فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتجددت التوترات العميقة الجذور بين الولاءات القبلية القديمة، ورفضت مجموعات الميليشيات المحلية المختلفة إلقاء أسلحتها، كما أدت محاولات من جانب الحكومات لتنظيم هذه الجماعات لتصعيد عنفها،وزادت التدخلات الخارجية في تعميق الأزمات في البلاد.

وعلى مدار الأسابيع القليلة الماضية، شهدت ليبيا اندلاع احتجاجات، كان أبرزها في المدن الكبرى مثل طرابلس في الغرب وبنغازي في الشرق، إذ خرج الليبيون بالمئات للتعبير عن غضبهم وإحباطهم جراء تفشي الفساد، وتردي الأوضاع المعيشية والأمنية في البلاد التي تسببت فيها الانقسامات والصراعات المستمرة منذ العام 2011 والتي عملت على تغذيتها الأطراف الخارجية مدفوعة بأطماعها في الثروات الليبية.

وعلى وقع هذه التطورات يبدو التوافق بين الأطراف المتنازعة في ليبيا قريبا في ظل المؤشرات الايجابية وقد يكون مؤتمر جنيف القادم المحطة الأخيرة لانهاء الأزمة الليبية.لكن هذا التفاؤل بقرب الوصول الى تسوية سياسية شاملة يبقى محفوفا بالحذر في ظل محاولات تيار الاسلام السياسي وحلفائه وخاصة تركيا وقطر،لاجهاض جهود التسوية. ويرى مراقبون، أن مصير مؤتمر جنيف يبقى رهين قدرة الليبيين على تقديم التنازلات وقدرة المجتمع الدولي على تنفيذ مخرجاته.

المؤتمر المزمع عقده في العاصمة السويسرية جنيف، يهدف الى إعادة تشكيل المجلس الرئاسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية ممثلة للجميع، لتحدد انتخابات من شأنها توحيد البلد.

لقاء جنيف وفرص تحريك الأزمة الليبية

التسويات الدولية ومحاولات الدفع نحو الحل النهائي

شريف الزيتوني

وقف إطلاق النار المعلن في ليبيا، لم يكن حدثا عاديّا. بشكل مفاجئ وفي الوقت الذي كان الجميع يؤوّل مسار نتائج الحرب لهذا الطرف أو ذاك يتم إعلان وقف الحرب. ربما الأمر فاجأ حتى أطراف الصراع والمتحاربين على الأرض. المؤكّد أن في كواليس السياسة تغيرات وقرارات مفاجئة، لكن أن توقف حرب في لحظة من الزمن ودون توقّع، فذلك يعني أن تحولا كبيرا حصل وأن المتحاربين كانوا تحت نفوذ فرض ذلك القرار. زيارة من أحمد معيتيق إلى موسكو أعقبتها أخرى لعقيلة صالح، ثم لقاء استثنائي في القاهرة جمع الثني وحفتر برعاية مصرية، وتحركات أخرى في أكثر من مكان خارج البلاد كانت حاسمة في قرار السلم، وكلها أثبتت أن الأزمة في ليبيا خاضعة لخيارات متداخلة خاصة خارجيا.

في الأسبوع الأول من سبتمبر كانت مدينة «بوزنيقة» المغربية على موعد مع لقاء مفاجئ بدوره بين وفدين ليبيين الأول يمثل مجلس النواب والثاني يمثل المجلس الأعلى للدولة. حجم الخلافات السابقة جعل اللقاء مفاجأة حتى لأكثر المتفائلين. اللقاء الذي خرج بجملة من التفاهمات وبعض التصريحات المتفائلة تم الاتفاق فيه حتى على المناصب السيادية وتوزيعها مناطقيا وسياسيا مع وعود بلقاءات أخرى لتأكيد تلك التفاهمات، وقد تحضره هذه المرة شخصيات عليا سواء التي تمثل مجلس النواب أو التي تمثل المجلس الأعلى للدولة حيث ذكرت مصادر إعلامية إمكانية حضور عقيلة صالح وخالد المشري، ما يعطي نوعا من الجديّة للحوار وقد تسير الأمور نحو منحى إيجابي يختلف عن المحطات السابقة التي لم تفرز أي تقدّم.

لقاء بوزنيقة والذي كان هادئا في بدايته ولم يرفع فيه سقف التفاؤل، كان بالتوازي مع لقاء آخر في مدينة «مونترو» السويسرية، قُدّمت على إثره توصيات يتم البناء عبرها للوصول إلى حل يوحد السلطات السياسية والعسكرية وينهي حالة الصراع التي تؤرق البلاد منذ ما يقرب العشر سنوات، على رأسها تشكيل حكومة انتقالية مهمتها تسيير المرحلة المقبلة، نقل مقار الحكومة الرئيسية والبرلمان إلى مدينة سرت لضمان أريحية العمل لمؤسسات الدولة وعدم خضوعها لضغط الأطراف المتنازعة، وإعطاء مهلة زمنية بسنة ونصف السنة على الأقصى لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وما جرى في «مونترو»، كان لقاء تمهيديا لحوار مرتقب بعد أسبوعين في جنيف، وهو لقاء تعقد عليه جميع الأطراف آمالا كبيرة. وتعتبره بعض القوى المتداخلة في الأزمة فرصة لتحريك الموقف المتجمّد، حيث ترى القاهرة باعتبارها لاعبا رئيسيا ومعنية مباشرة بتطورات العملية السياسية كما الأحداث على الأرض، أن حوار جنيف يمنح إمكانية جديدة للتسوية، وهي تسعى إلى لعب دور هام من خلاله لكي تتوحد المؤسسة العسكرية ويعود البرلمان إلى الاجتماع كاملا خارج الخلافات السابقة.

وقبل الذهاب إلى جنيف تسعى القاهرة إلى التنسيق مع قيادة الجيش والبرلمان لتوحيد المواقف. هي تدرك جيدا أن هناك نوعا من البرود والاختلاف في وجهات

> المؤكّد أن في كواليس السياسة تغيرات وقرارات مفاجئة، لكن أن توقف حرب في لحظة من الزمن ودون توقّع، فذلك يعني أن تحولا كبيرا حصل وأن المتحاربين كانوا تحت نفوذ فرض ذلك القرار.

النظر، ولهذا دخلت على الخط بمنطق النصح والتوصية، بما يجعل الطرف المفاوض في موقع القوة التي تسمح له تحقيق شروط في حدودها الدنيا من الاتفاقات التي بالتأكيد ستكون وسط حزمة من التنازلات بين كل الأطراف، خاصة أن طرابلس مازالت تتكئ على حليفها التركي الذي يحاول أن يجعلها في موقف قوة حتى أمام الأطراف الدولية المختلفة بدورها حول الأزمة.

الجزائر وتونس بدورهما تحاولان لعب دور في التطورات الحاصلة. مؤكد أن البلدين لا يريدان الاصطفاف المكشوف في الأزمة عكس القاهرة، لكن ربما يسعيان لجس نبض منظمي حوار جنيف على الأقل في تقديم توصيات يمكن أخذها في الاعتبار خاصة عند الحديث عن الشرعية الشعبية التي لم يأخذها أحد في الاعتبار رغم أن الرأي المحلي قادر على التقدّم بالعملية نحو مسار إيجابي.

التحول في لقاء جنيف المرتقب، أن أنصار النظام السابق قد يكونون ممثلين فيه، ما يعطي أفاقا جديدة للحل. وعلى الرغم من أن الأطراف المنظمة وعلى رأسها البعثة الأممية لم تقدّم أي قائمة في المشاركين، لكن بعض الأصداء تشير إلى إمكانية مشاركة محسوبين على نظام العقيد معمّر القذافي، خاصة في ظل إصدار بيان يعبّر عن استعداد بعض المقيمين في القاهرة للحضور بنوايا إيجابية مسبقا.

الحاضرون المتوقعون في جنيف، يذهبون هذه المرة وهم مدركون مسبقا لأهم النقاط الموضوعة على جدول اللقاء التمهيدي السابق، بمعنى تشكيل المجلس الرئاسي وإنشاء حكومة وحدة وطنية تمثل كل الليبيين، ونقل الوظائف والمكاتب الحكومية الرئيسية مؤقتا إلى مدينة سرت،

> لقاء بوزنيقة في المغرب تم الاتفاق فيه حتى على المناصب السيادية وتوزيعها مناطقيا وسياسيا مع وعود بلقاءات أخرى لتأكيد تلك التفاهمات، وقد تحضره هذه المرة شخصيات عليا سواء، ما يعطي نوعا من الجديّة للحوار وقد تسير الأمور نحو منحى إيجابي يختلف عن المحطات السابقة التي لم تفرز أي تقدّم.

ومنح الحكومة الانتقالية صلاحيات واسعة تمكنها من التحضير لانتخابات قبل موعد 18 شهرا. فالحوار هنا لن يكون من الصفر على شاكلة اللقاءات والمؤتمرات السابقة التي فشلت، بل ستكون نصوصه شبه جاهزة فقط ينتظر توقيعها والالتزام بها من طرف فاعلين أقوياء من الجانبين، وهذا أيضا لن يكون بالسهولة التي يتوقعها البعض في زل غياب مناخ للثقة يمكن أن يؤسس لثقة متبادلة.

وحوار جنيف، كما لقاء بوزنيقة والمؤتمرات السابقة في أكثر من عاصمة غربية وعربية، كلها تعطي صورة واضحة أن الأزمة لم تعد أزمة الليبيين فقط، بل هي أزمة قوى ضغط مختلفة، فيها الباحث عن منفعة خاصة وفيها الباحث عن استقراره الأمني خاصة دول الجوار، وهو الأمر الذي عقد المسألة في مراحلها السابقة، في ظل نظر كل طرف إلى ليبيا خاصة في الجانب الأوروبي، بنوع من الانتهازية التي تضع المصالحة الاقتصادية، قبل أمن الشعب الليبي واستقراره، حيث بلغ التوتر بين فرنسا وإيطاليا في بعض الفترات أقصاه واتهم كل طرف الآخر بتعكير الأجواء في البلاد، ثم الخلافات التي تسببت فيها تركيا من خلال تموقعها كلاعب قوي إلى جانب حكومة الوفاق الخاضعة في خياراتها إلى تيارات الإسلام السياسي صاحبة القول الفصل في طرابلس.

أيام قليلة تفصلنا عن الحوار «الحاسم» في جنيف السويسرية. الظاهر في الصورة أن ليبيين يتحاورون لأجل إنهاء الأزمة في بلادهم والذهاب نحو مرحلة جديدة تقف فيها كل مظاهر الانفلات السياسي والأمني وتنازع السلطات، لكن المخفي منها أنها أزمة دولية بين معسكرات جديدة تتشكل بناء على التحولات التي يعرفها العالم وتخرج لنا صورة أشبه ما تكون بصراع نهاية الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بين المعسكرين الشرقي والغربي، لكن هذه المرة، اللاعبون كثر وحتى تحالفاتهم متداخلة تحكمها الظرفية الزمنية

> ما جرى في «مونترو» السويسرية، كان لقاء تمهيديا لحوار مرتقب بعد أسبوعين في جنيف، وهو لقاء تعقد عليه جميع الأطراف آمالا كبيرة. وتعتبره بعض القوى المتداخلة في الأزمة فرصة لتحريك الموقف المتجمّد.

والمصالح الاقتصادية، ومن سوء حظ الأرض الليبية أنها اليوم وبعض المناطق العربية الأخرى ساحة لهذا الصراع الذي بدأ في شكله الأول سنة 2011، وساهمت في تغذيته التحولات التي حصلت، والتدخلات الإقليمية والدولية، لكن بعد ذلك انفلتت الأمور ووصلت إلى ما وصلت إليه اليوم، وجعلت كل القوى تقفز للارتماء في حضن الأزمة للظفر بامتيازات تُغطى اليوم بالمؤتمرات واللقاءات لكنها تخفي طمعا في أرض مازالت خصبة في جانبها الاقتصادي ومفتوحة على مشاريع كبرى تسعى كل تلك القوى إلى نيل حصتها فيها.

أيام قليلة تفصلنا عن الحوار «الحاسم» في جنيف السويسرية. الظاهر في الصورة أن ليبيين يتحاورون لأجل إنهاء الأزمة في بلادهم والذهاب نحو مرحلة جديدة تقف فيها كل مظاهر الانفلات السياسي والأمني وتنازع السلطات، لكن المخفي منها أنها أزمة دولية بين معسكرات جديدة تتشكل بناء على التحولات التي يعرفها العالم وتخرج لنا صورة أشبه ما تكون بصراع نهاية الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

حوار جنيف المرتقب، كما لقاء بوزنيقة والمؤتمرات السابقة في أكثر من عاصمة غربية وعربية، كلها تعطي صورة واضحة أن الأزمة لم تعد أزمة الليبيين فقط، بل هي أزمة قوى ضغط مختلفة، فيها الباحث عن منفعة خاصة وفيها الباحث عن استقراره الأمني خاصة دول الجوار، وهو الأمر الذي عقد المسألة في مراحلها السابقة، في ظل نظر كل طرف إلى ليبيا خاصة في الجانب الأوروبي، بنوع من الانتهازية التي تضع المصالحة الاقتصادية، قبل أمن الشعب

مشاورات الأزمة الليبية

رحلة شاقة.. نحو الحل

نجاة فقيري

يتطلع الليبيون على مدى 5 سنوات ، وبعد رحلة متواصلة للملف الليبي وسط مساع إقليمية ودولية جابت ثمان محطات هامة،لإيجاد حل سياسي يطفئ نار الحرب بالبلاد و ينقذ الوضع المتأجج بين الفرقاء الليبين منذ 2015، خاصة بعدما شهدته البلاد من تدخلات خارجية في شأنها الداخلي و تفش للمليشيات و المرتزقة ما زاد الوضع سوءا و تأزما .

بدأت رحلة المشاورات من الصخيرات مرورا بباليرمو و باريس و أبو ظبي ثم موسكو و جنيف وصولا إلى برلين لتحط المشاورات رحالها من جديد في المغرب ببوزنيقة، محادثات متواصلة بين مد و جزر و عودة إلى نقطة الصفر أحيانا لكن هدف إيجاد حل سياسي و جذري للوضع، النقطة المشتركة بين الفرقاء الليبين ،الذين أظهروا ذلك جديا في آخر لقاء، و الداعمين للحوار الليبي إقليميا و دوليا، يجعل من تواصل الحوار و المشاورات على مدى 5 سنوات مرورا بثمان محطات هامة، كل محطة أفضت بخطوة على الأقل في اتجاه الحل، مؤشرا واضحا على أهمية حلحلة الأزمة الليبية و الخروج بها من بوتقة الصراعات و النزاع إلى رحابة الحلول السياسية.

اتفاقية الصخيرات (17 كانون الأول 2015)..نقطة البداية و المرجعية

يعتبر اتفاق الصخيرات بالمغرب، الذي انعقد في كانون الأول 2015، أولى الاتفاقيات التي وحدت طرفي الصراع الليبي بمبادرة أممية بإشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر وبحضور وزير الخارجية المغربي، صلاح الدين مزوار، بصفته ممثلًا للبلد المضيف وو فدا الطرفين الليبيين،وفد مجلس نواب طبرق ووفد المؤتمر الوطني العام المنعقد بطرابلس.

و يظل هذا اللقاء،بالصخيرات، بمثابة حجر أساس حيث انبثق عنه إتفاقا هاما أوجز في بنوده مطالب الليبيين والتي تمحورت حول ثلاث نقاط:

-تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية (حكومة الوفاق الوطني) على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص، يكون مقر الحكومة العاصمة طرابلس ومدة ولايتها لعام واحد .

-اعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية، ويضم أعضاء البرلمان الليبي الذي جرى انتخابهم في حزيران 2014.

-تأسيس مجلس أعلى للدولة ذي مهام استشارية، مستقل وملزم بإبداء الرأي في أغلب القرارات ومشروعات القوانين، يتألف من 120 عضوًا، وتأسيس مجلس أعلى

> محادثات متواصلة بين مد و جزر و عودة إلى نقطة الصفر أحيانا لكن هدف إيجاد حل سياسي و جذري للوضع.

للإدارة المحلية، ومجلس هيئة لإعادة الإعمار، وهيئة لصياغة الدستور، ومجلس للدفاع، ومجلس للشؤون الأمنية.

وفي كلمته خلال حفل التوقيع، قال المبعوث الأممي برناردينو ليون إن منطق السلام سينتصر لدى الليبيين، وطالبهم بتأكيد التزامهم بالخيار السلمي كحل وحيد للأزمة.و يصف الكثيرون اتفاق الصخيرات، الذي تم توقيعه في 17 ديسمبر 2015، بأنه النقطة الوحيدة المضيئة في الأزمة الليبية، حيث وضع البنود العريضة لخارطة طريق واضحة للأزمة، واعتمد تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية وهيئة تشريعية.

اتفاق باريس(29 مايو 2018)

عقب لقاء قصرالإيليزيه، أعلنت الرئاسة الفرنسية بصفة عن توقيع «مسودة إعلان سياسي مشترك بين الأطراف الليبية الحاضرة في المؤتمر الدولي»، والذي انعقد تحت رعاية الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، وبحضور منظمات ودول مهتمة بالشأن الليبي. مسودة لم ترقى إلى إتفاق و لم تحظ بتوافق الأطراف الليبية، نصت على اقتراح جدول زمني لاعتماد الدستور الذي تعطل في آب 2017، إثر اعتراض بعض الأطراف الليبية على عدد من بنود الدستور.

ونص لقاء باريس أيضا على الإعداد لانتخابات واعتماد قوانين انتخابية في موعد أقصاه منتصف أيلول 2018 بالتنسيق مع الحكومة الليبية والأمم المتحدة، وعلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في كانون الأول من العام نفسه، فضلا عن توحيد المؤسسات السيادية والتي نصت على نقل مقر مجلس النواب إلى بنغازي وتوحيد البنك المركزي ومؤسسات الحكومة الأخرى.

كما دعت المسودة في بنودها الأخيرة إلى بناء مؤسسات عسكرية وأمنية موحدة خاضعة لمبدأ المحاسبة، وتوحيد مؤسسة الجيش المنقسمة، والاتفاق على المشاركة في مؤتمر سياسي شامل لمتابعة تنفيذ اتفاق باريس والتزام القادة الليبيين ببنوده.

مؤتمر باليرمو(12/13 تشرين الثاني)..فشل جديد يخذل الليبيين

> يعتبر اتفاق الصخيرات بالمغرب، الذي انعقد في كانون الأول 2015، أوّل الاتفاقيات التي وحدت طرفي الصراع الليبي بمبادرة أممية بإشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر.

استضافت مدينة باليرمو الإيطالية مؤتمرا جديدا، بعيد لقاء باريس بأشهر قليلة،كمحطة ثالثة يحط فيها الحوار الليبي رحاله بحثا عن حل للأزمة التي أثقلت كاهل الشعب الليبي و المنطقة بأكملها. وحضر المؤتمر رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، ورئيس مجلس الدولة خالد المشري، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، فضلا عن ممثلين عن مصر وتشاد والنيجر وتونس والجزائر وأمريكا وفرنسا وروسيا واليونان.

مثل مؤتمر باليرمو الذي انعقد في تشرين الثاني 2018 «خيبة أمل» حيث لم يفضي إلى نتائج ملموسة و اصدر بيانا في ختامه أوصى بضرورة إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في ليبيا في ربيع 2019، وتوحيد المؤسسات ،منها الاقتصادية، و أبرزها المصرف المركزي، ووقف إطلاق النار، وإصدار دستور دائم للبلاد كأساس للانتخابات المقبلةإضافة إلى انتهاء المراحل الانتقالية فيها.

و قد شدد المجتمعون على التأكيد على سيادة ليبيا ووحدة واستقلال أراضيها، مع رفض الحل العسكري وتدعيم الحل السلمي للأزمة و هو ما نص عليه البيان الختامي مؤكدا على دعم كل الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في ليبيا،و دعم الحوار بقيادة مصر في بناء مؤسسات عسكرية موحدة تتمتع بالمهنية والمساءلة تحت الإشراف المدني.

اتفاق أبو ظبي (27 فبراير 2019)..يمر مرور الكرام

بدعوة من الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا غسان سلامة، وبحضوره، عقد يوم 28 فبراير 2019، اجتماع للفرقاء الليبيين في أبو ظبي حضره رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج وقائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر. واتفق الطرفان على ضرورة انهاء المرحلة الانتقالية من خلال انتخابات عامة بهدف الحفاظ على استقرار ليبيا وتوحيد مؤسساتها.

ونص الاتفاق الذي حضره السراج وحفتر على إنهاء المرحلة الانتقالية في البلاد من خلال انتخابات عامة. لكن فصائل ليبية مقاتلة رفضت الاتفاق مطالبة بتأسيس دولة مدنية. و لاقى الإتفاق أيضا انتقاد لدى الشارع الليبي

> انعقد المؤتمر الدولي حول ليبيا في العاصمة برلين، يوم 19 يناير ،2020 برعاية الأمم المتحدة،و حضرته 11 دولة، بينها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن .

الذي رأى في الاتفاق تجاهلا لمجلس النواب ومجلس الدولة الأعلى، والذي نص عليهما اتفاق الصخيرات الأول في المغرب 2015.

مؤتمر غدامس(14 أبريل 2019)..ضربة قاضية للآمال الدولية

تتواصل مساعي المبعوث الأممي غسان سلامة الذي تفاءل بهذا المؤتمر كثيرا حيث أكد قبل المؤتمر بأيام في تصريح صحفي ، أن الحضور سيكون مقتصرا على الليبيين، ولن يكون هناك حضور من خارج ليبيا، قائلا «إن هذا أحد مطالب الليبيين»، مشيرا إلى أن عقد المؤتمر في غدامس كان مطلب أكثرية الأطراف الليبية التي تحدثت معها الأمم المتحدة.

وأكد أن مخرجات المؤتمر ستكون ليبية وستكون نتيجة توافق بين الحاضرين حول عدد من الثوابت الوطنية وحول خريطة طريق سياسية للأشهر المقبلة.

تمسكت الأمم المتحدة بموعد مؤتمر غدامس الذي بدأ يتزعع شيئا فشيئا وأرسلت أمينها العام أنطونيو غوتيريش إلى ليبيا يوم 4 أبريل/نيسان 2019 لدعم فرص النجاح. هذا التفاؤل الأممي و الهالة المضيئة الكبيرة التي رسمها مخطط لقاء غدامس أعدم قبل أن يتم لتتلاشى الأحلام الأممية و المحلية في حل الأزمة الليبية من جديد .

اجتماع موسكو(13 يناير 2020)..اتفاق معلق !

انطلقت مباحثات تسوية جديدة للأزمة الليبية في موسكو، بمشاركة رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج وقائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر، وفقا لمبادرة الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين. و بينما أكد وزير الخارجية الروسي إحراز تقدم جيد في محادثات ليبيا في موسكو دون التوصل لاتفاق بعد، وأن بعض الأطراف في محادثات ليبيا وقّعت على الاتفاق،إلا أن وزير الخارجية التركي قال إن خليفة حفتر طلب الإمهال.

و نص الاتفاق الذي ظل حبرا على ورق على وقف إطلاق نار غير مشروط في ليبيا لأجل غير مسمى، والدعوة لتشكيل لجنة

> عاد الفرقاء الفرقاء الليبيون الأحد 06 سبتمبر2020، إلى المغرب بعد خمس سنوات من الترحال بين محطات مختلفة من المؤتمرات العالمية، في جولة من المحادثات ببوزنيقة المغربية.

عسكرية لتحديد خط الاتصال بين الطرفين المتنازعين.

مؤتمر برلين(19 يناير 2020)..آمال أممية جديدة

انعقد المؤتمر الدولي حول ليبيا في العاصمة برلين، يوم 19 يناير ،2020 برعاية الأمم المتحدة،و حضرته 11 دولة، بينها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين) وتركيا وإيطاليا والجزائر ومصر والإمارات، بالإضافة إلى البلد المضيف، وأربع منظمات دولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأفريقي، الجامعة العربية).

حاشية ضخمة تجتمع في محاولة جديدة«متكررة» لحلحلة أزمة استعصى حلها. وبعد مشاورات حثيثة انبثق عن المؤتمر اتفاق تضمن عدة محاور:

- وقف إطلاق النار، من جانب جميع الأطراف المعنية، والذي يجب أن يؤدي على المدى الطويل إلى«وقف شامل لجميع الأعمال العدائية، بما في ذلك العمليات التي تنطوي على استخدام الطائرات فوق أراضي ليبيا»، على أن تتولى الأمم المتحدة مراقبة سير تنفيذ الهدنة.

- حظر توريد الأسلحة، يتعهد المشاركون في المؤتمر بالامتثال الكامل وغير المشروط لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحظر الأسلحة، ودعوة الأطراف الفاعلة كافة إلى التوقف عن القيام بأي أنشطة تؤدي إلى تأجيج الصراع، أو لا تتوافق مع قرار حظر توريد الأسلحة، أو عملية وقف إطلاق النار، بما في ذلك تمويل القدرات والإمكانيات العسكرية، أو تجنيد مرتزقة.

- العملية السياسية، دعا البيان إلى تشكيل حكومة موحدة ومجلس رئاسي في ليبيا، «ندعم الاتفاق السياسي الليبي كأساس قابل للحياة للتوصل إلى حل سياسي في ليبيا. كما ندعو لإنشاء مجلس رئاسي فاعل وتشكيل حكومة ليبية واحدة موحدة وشاملة وفعالة، يصادق عليها مجلس النواب».

- الاقتصاد و النفط ، شدد البيان على الأهمية القصوى لاستعادة واحترام وحماية سلامة ووحدة والحكم القانوني لجميع المؤسسات السيادية الليبية، خاصة البنك المركزي الليبي وهيئة الاستثمار

حاشية ضخمة تجتمع في محاولة جديدة«متكررة» لحلحلة أزمة استعصى حلها.

الليبية والشركة الوطنية للبترول وهيئة المراجعة المالية.

- لجنة عسكرية مشتركة، في أعقاب القمة، رحّب المشاركون بتشكيل «لجنة عسكرية» مؤلفة من 10 ضباط، خمسة عن كل جانب، يقع على عاتقها أن تحدد ميدانيا آليات تنفيذ وقف إطلاق النار.

- حلّ المليشيات ، نزع سلاح الجماعات المسلحة والمليشيات في ليبيا وتفكيكها، على أن يُتبع ذلك بدمج عناصرها في المؤسسات المدنية، الأمنية والعسكرية. ودعيت الأمم المتحدة إلى دعم هذا المسار.

- إعادة إطلاق مسار المصالحة ،دعت القمة «كل الأطراف الليبية إلى استئناف المسار السياسي الشامل» الذي ترعاه بعثة الأمم المتحدة بغية تحقيق مصالحة ليبية-ليبية.

نقاط عديدة و «هامة» تلخص رحلة باقي المؤتمرات و تواصل الربط مع أولها بالصخيرات لم يحضى هو الآخر بفرصته بين الأطراف الليبية المتنازعة.

محادثات الجنة العسكرية5+5 (فبراير 2020)..لعنة الخروقات تطارد مؤتمرات الأزمة الليبية

انطلقت محادثات اللجنة العسكرية 5+5 يوم 18 فبراير 2020، في مدينة جنيف السويسرية برعاية أممية، وشارك فيها خمسة ضباط من القوات التابعة لحكومة الوفاق ، وخمسة عسكريين تابعين لقوات الجيش الليبي، ضمن ثلاثة مسارات (عسكري، سياسي، اقتصادي) اقترحتها الأمم المتحدة وتبناها مؤتمر برلين لحل الأزمة الليبية.

أقرت هذه المحادثات محاولة التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم في الوقت نفسه الذي يشتد فيه النزاع و تبادل إطلاق النار و كر وفر على تخوم العاصمة طرابلس، ما شل المحاثات و أوقف سيرها و تقدمها.

يقول المبعوث الأممي غسان سلامة، بعد كل هذه المحاولات و هذا» الفشل في تغريدة له: « سعيت لعامين ونيف للم شمل الليبيين وكبح تدخل الخارج وصون وحدة البلاد. وعليّ اليوم، وقد عقدت قمة برلين، وصدر القرار 2010، وانطلقت المسارات الثلاثة، رغم تردد البعض، أن أقر بأن صحتي لم تعد تسمح بهذه الوتيرة من الإجهاد. لذا طلبت من الامين العام إعفائي من مهمتي آملا لليبيا السلم والاستقرار.»

نص لقاء باريس على الإعداد لانتخابات واعتماد قوانين انتخابية في موعد أقصاه منتصف أيلول 2018 بالتنسيق مع الحكومة الليبية والأمم المتحدة، وعلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في كانون الأول من العام نفسه، فضلا عن توحيد المؤسسات السيادية والتي نصت على نقل مقر مجلس النواب إلى بنغازي وتوحيد البنك المركزي ومؤسسات الحكومة الأخرى.

العودة إلى المغرب عبر بوزنيقة و اتفاق»جاد» بين الفرقاء الليبين

عاد الفرقاء الفرقاء الليبيون الأحد 06 سبتمبر 2020، إلى المغرب بعد خمس سنوات من الترحال بين محطات مختلفة من المؤتمرات العالمية، في جولة من المحادثات ببوزنيقة المغربية و التي تهدف للتوصل لتسوية جديدة تطفئ فتيل حرب ضارية قادمة وتنهي سنوات من الانقسام السياسي و تضع حدا للتدخل الخارجي.

ويهدف الحوار الليبي- الليبي ، بين وفدي المجلس الأعلى للدولة وبرلمان طبرق يهدف إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار وفتح مفاوضات لإنهاء الخلافات بين الأطراف الليبية، حيث نجح وفدا المجلس الأعلى للدولة والبرلمان في طبرق ،في ختام المشاورات، في وضع معايير وآليات «شفافة وموضوعية» لشغل المناصب بالمؤسسات السيادية بهدف وضع حد للانقسامات التي تؤدي إلى تصلب هذه المؤسسات و تعطل خدماتها. كما اتفق الجانبان على الاجتماع مرة أخرى في نهاية سبتمبر لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق، حيث أنه تم حل الانقسام الإقليمي بين شرق وغرب وجنوب ليبيا خلال هذه الإجتماعات، ولم يتم طرح أسماء للمناصب الحساسة.

ومن المنتظر أن يتم خلال هذه الأيام الاجتماع الثاني المزمع عقده من جديد في بوزنيقة المغربية لمواصلة المحادثات الليبية- الليبية وسط تطلعات و آمال كبيرة خاصة بعد ما حققته المحادثات الأولى من نجاح واستحسان إقليمي ودولي. فهل تجد الأزمة الليبية محطتها الأخيرة؟.

عودة داعش و صراع الميليشيات

تهديدت تنذر بفشل مسار الحوار الليبي الجديد

رامي التلغ

اعتبر طيف واسع من الليبيين أن جولة الحوار الجديدة التي تعقد في مدينة بوزنيقة المغربية فضلا عن مسار جنيف ما بين الأطراف الليبية المتصارعة منذ سنوات تمثّل بارقة أمل أمل للخروج من دوامة العنف و الفوضى التي أنهكت المواطن الليبي، مرد التفاؤل الشعبي في ليبيا أن تصريحات الفرقاء أشارت بوضوح أن الحوار السياسي الليبي يسير بشكل إيجابي وبناء وقد حقق اختراقات مهمة، وهو ما يعني تحقيق نتائج طيبة وملموسة من شأنها أن تمهد الطريق لإتمام عملية التسوية السياسية الشاملة في ليبيا.

إلا أن هذه الأجواء الإيجابية عرفت حدودها بعودة الحياة لداعش مرة أخرى بشكل نشيط على الأراضي الليبية حيث تشهد منطقة جنوب ليبيا تنامياً في هجمات تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على المواقع العسكرية التابعة لقوات الجيش الليبي.

إذ أعلن التنظيم مسؤوليته عن تنفيذ هجمات على مواقع عسكرية خلال الأشهر الماضية من هذه السنة، بينما أعلن الجيش الليبي عن احباط محاولة للهجوم على الحقول النفطية في المنطقة.

من ذلك،حذر خبراء سياسيون وعسكريون قبل أيام من نشاط لبعض الخلايا الإرهابية في الجنوب الليبي التابعة لتنظيم داعش، تضمنت معلومات عن تحرك عناصر إرهابية وتحضيرها لعمليات نوعية، وهو ما أكدته العملية التي وقعت الشهر الماضي، والتي قتلت فيها ثلاثة عناصر تابعة للتنظيم كانت تحضر لعملية إرهابية ضد حقول النفط.

كما نشرت شعبة الإعلام الحربي التابعة للقوات المسلحة، فيديو رصدت فيه مشاركة العناصر التي فرت من مدينة بنغازي، والمتهمة بجرائم اغتيال، ومشاركة في جريمة قاعدة براك الشاطئ في القتال مع التشكيلات المسلحة التابعة للمجلس الرئاسي في المعارك الدائرة مع قوات الجيش جنوب طرابلس.

في ذات الإطار،أكد الناطق باسم القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية اللواء أحمد المسماري، أن الجيش الوطني الليبي قد رصد تحركات لتنظيم الدولة داعش الإرهابي، في جنوب البلاد.

وأشار المسماري في تصريحات لوكالة سبوتنيك في وقت سابق، إلى أن هناك عددا من عناصر التنظيم الإرهابي في طرابلس، وذلك بعدما فروا من بنغازي منذ فترة طويلة بعد المعارك التي دارت هناك.

وأضاف المسماري، أن تحرك هذه الجماعات يأتي عندما يقوم الجيش بالتحرك نحو طرابلس في إطار المعركة الشاملة، إدارة المعركة تدار من تركيا من هناك من أجل فك الحصار أو مضايقة القوات المسلحة أو إحداث انشغالات خلف

حذر خبراء سياسيون وعسكريون قبل أيام من نشاط لبعض الخلايا الإرهابية في الجنوب الليبي التابعة لتنظيم داعش، تضمنت معلومات عن تحرك عناصر إرهابية وتحضيرها لعمليات نوعية.

القوات المسلحة فيتم تحريك هذه المجموعات.

وتمثل التهديدات الجديدة خطورة كبيرة في ظل حالة الانقسام الحاصلة، وكذلك في ظل معلومات عن ظهور داعش في صبراتة الواقعة في الغرب الليبي بعد سيطرة قوات الرفاق عليها.

وتربط الكثير من التقارير بين عمليات نقل تركيا للمرتزقة السوريين إلى ليبيا، وعودة ظهور داعش من جديد في هذه المناطق.

كما أن التقرير الفرنسي ربط بين انسحاب قوات الجيش الوطني الليبي، وهروب الكثير من العناصر الإرهابية من السجون في هذه المدينة، وغيرها من المناطق التي سيطرت عليها ميليشيات طرابلس المدعومة من تركيا.

يأتي هذا الخطر الإرهابي الدّاهم في ظلّ سياق أمني دقيق تعيشه البلاد خاصة مع تسارع وتيرة صراع الميليشيات في الغرب الليبي فلم تكن المواجهات العسكرية التي جدت الجمعة الماضي بين فصيلين ميليشاويين بضاحية تاجوراء وأدت الى سقوط عدد من القتلى والجرحى ، غير مؤشر على حجم الانفلات الأمني وانتشار السلاح في غرب ليبيا في ظل سيطرة الجماعات المسلحة واتساع نفوذها تحت غطاء حكومة الوفاق التي تعتبر تلك الميلشيات أساس قواتها الأمنية والعسكرية.

الأمم المتحدة قالت إن الاشتباكات

> تربط الكثير من التقارير بين عمليات نقل تركيا للمرتزقة السوريين إلى ليبيا، وعودة ظهور داعش من جديد في هذه المناطق.

عرضت المدنيين للخطر، ودعت الميليشيات المتقاتلة إلى وقف القتال فورا، كما جددت الأمم المتحدة نداءها بضرورة إصلاح قطاع الأمن في ليبيا.

ورغم قرار وزير الدفاع المفوض بحكومة الوفاق صلاح الدين النمروش حل الميلشياتين المتناحرين في تاجوراء ، إلا أن مصادر مطلعة أكدت لصحيفة «البيان» أن هذا القرار لن يجد طريقه للتنفيذ كون نفوذ الميلشيات أقوى بكثير من ميلشيا الحكومة ، مشيرة الى أن حكومة الوفاق حاولت خلال الأشهر الماضية حل بعض الميلشيات في طرابلس والزاوية ، لكنها تراجعت عن ذلك ، بعد أن تبين أن هناك تحالفات قائمة بين ميلشيات ضد أخرى ، وأن المواجهة معها ستؤدي الى حرب أهلية لا تريد سلطات طرابلس دخولها ، حتى لا تثبت مرة أخرى أن موقف الجيش الداعي الى حل الجماعات المسلحة كان على صواب.

وقد شهد الغرب الليبي وتحديداً داخل حكومة الوفاق الوطني تطورات متسارعة باتجاه مزيد من الصراع على السلطة والنفوذ، ما بين «حلفاء الأمس» رئيس الوزراء فائز السراج ووزير الداخلية فتحي باشاغا ، وكانت شرارة البداية مع تصاعد الاحتجاجات في العاصمة طرابلس على سوء الأوضاع المعيشية وانتشار الفساد وارتفاع الأسعار وتوقف بعض الخدمات الأساسية.

يشار أن خطورة التنافس السياسي ما بين السراج وباشاغا يتعاظم مع انقسام أغلب قوات حكومة الوفاق إلى فريقين، حيث تأخذ هذه الانقسامات أبعادا جهوية ومناطقية، الفريق الأول وتمثله مجموعة من الكتائب والمليشيات من العاصمة طرابلس وتدين بالولاء لرئيس الوزراء فائز السراج، والفريق الأخر تمثله مليشيات مدينة مصراته وتدين بالولاء في معظمها إلى وزير الداخلية فتحي باشاغا.

من ذلك،يرى مراقبون للشأن الليبي أن الاشتباكات بين ميليشيات الغرب الليبي أكدت أن مشروع إدماج مسلحي الميلشيات في جهاز حكومي تحت مسمى الحرس الوطني الليبي يعتبر مغامرة غير محسوبة العواقب يدفع نحوها الإخوان وحليفاهما التركي والقطري ، خصوصا ون عناصر تلك الميلشيات ليس لها أي استعداد للخضوع للقانون ولا للانضباط في مؤسسة رسمية ، نظرا لأن مكاسبها في ظل الإنفلات تبقى أكثر بكثير من أي مكسب في ظل العمل الحكومي المنضبط. من ذلك،فإن حالة الفوضى المستشرية لا توفر العوامل الموضوعية لنجاح أي مسعى لتسوية سياسية في ظل عدم إحترام التزام وقف إطلاق النار بالتالي فإن الإلتزام بالمقررات التي ستفرزها لا تزال طرحًا بعيدًا ما سيعمّق معاناة المواطن الليبي.

شهد الغرب الليبي وتحديداً داخل حكومة الوفاق الوطني تطورات متسارعة باتجاه مزيد من الصراع على السلطة والنفوذ، ما بين «حلفاء الأمس».

حالة الفوضى المستشرية لا توفر العوامل الموضوعية لنجاح أي مسعى لتسوية سياسية في ظل عدم إحترام التزام وقف إطلاق النار.

صالح افحيمة

المشاركون في حوار جنيف لديهم أهداف معلنة وأخرى غير معلنة

تقرير/ سوزان الغيطاني

أكد عضو مجلس النواب صالح افحيمة أن المشاركين في حوار جنيف لديهم أهداف معلنة وأخرى غير معلنة موضحا في حوار مع مجلة «المرصد» أن الأهداف المعلنة تتمثل في إيجاد حل سياسي للمشكل الليبي فيما تتمثل الأهداف غير معلنة في بحث المشاركين بالحوار عن أماكن جديدة لهم من خلال تقاسم السلطة التشريعية والتنفيذية.

إلى نص الحوار:

برأيك ما هي الأهداف الحقيقية لمؤتمر جنيف القادم؟

في اعتقادي أن لدى المشاركين في حوار جينيف أهداف معلنة وأخرى غير معلنه، أما المعلنة فهي إيجاد حل سياسي للمشكل الليبي من خلال توحيد المؤسسات وإنهاء الانقسام الذي نجم عن أزمة 2014 التشريعية.

أما الأهداف الغير المعلنة التي يذهب بها المشاركون إلى جينيف هي البحث عن أماكن جديده لهم من خلال تقاسم السلطة التنفيذية والتشريعية التي يبدو بعد مرور كل هذا الوقت أنها كانت هي المحرك الرئيسي لهذا الصراع وليس كما كانت تدعي كل الأطراف.

كيف تابعت التحضيرات لمؤتمر جنيف؟

التحضير للمؤتمر لم يكن فيه شئ مختلف عما سبقه في كل المؤتمرات السابقة التي رعتها البعثة الأممية فالعنوان العريض كان ومازال هو الغموض ولا شئ سوى الغموض حتى أن لجان الحوار التي من المفترض أنها ستتحاور في جنيف مازالت حتى اللحظة لا تعلم علاما ستتحاور وماهي البنود المطروحة أصلا للحوار.

كما أن المشاركين في المؤتمر هم أيضا لا يختلفون كثيرا عمن سبقهم من حيث تمكنهم من أدوات إنهاء الصراع ويمكنني الجزم بأنهم لا يملكون تقديم أكثر مما تم تقديمه من سابقيهم على طاولات الحوار السابقة.

> التحضير للمؤتمر لم يكن فيه شئ مختلف عما سبقه في كل المؤتمرات السابقة التي رعتها البعثة الأممية فالعنوان العريض كان ومازال هو الغموض .

ما موقف البرلمان من هذا المؤتمر برأيك؟

البرلمان فعلياً غير مشارك في هذا الحوار أما إذا كنتي تقصدين اللجنة البرلمانية التي ستشارك ففي الحقيقة لا يمكن القول اليوم بأنها تمثل مجلس النواب وإن كان مجلس النواب قد قام بالفعل من قبل بتشكيلها، ولكن ليس لهذا الغرض ولم تمنح هذه الصلاحيات ومن هنا لا يمكن القول بأن البرلمان سوف يذهب إلى

المؤتمر بشروط أو أن البرلمان لديه شروط معينه سيناقشها في هذا الحوار.

ما هي حظوظ نجاح المؤتمر؟

في اعتقادي إن حظوظ نجاح هذا المؤتمر لن تكون أفضل من حظوظ المؤتمرات السابقة رغم أن أنظار كل الليبيين متجه نحوه وجميعا نتمنى له النجاح والمشاركين التوفيق رغم كل ما ذكرت ولكن البوادر لا تبشر بخير.

ما الخطوات المزمع تنفيذها بعد ذلك؟

لا احد يستطيع التكهن بالخطوات التالية فكما سبق وذكرت لك البعثة ومنذ وقت طويل تعتمد سياسة عدم الإفصاح عن كامل خطوات الخطة التي ترسمها وتتحرك على أساسها وربما هذا ما كان وربما سيظل السبب الرئيسي في فشل كل محاولاتها السابقة.

هل تستطيع حكومة الوفاق الإيفاء بتعهداتها في مخرجات المؤتمر؟

لم يعد هنالك شئ اسمه حكومة وفاق بالمعنى الحقيقي للوفاق، ما تبقى اليوم بعد كل هذا الصراع هو بعض الأشخاص الممثلين لتيار سياسي معين لذا في اعتقادي بأنهم سيتعاملون مع المخرجات وفقا لمصالحهم الشخصية، سيوافقون إذا ما تقاطعت المخرجات مع مصالحهم وسيعترضون إذ ما توازت معها .

هل يمثل المؤتمر الفرصة الأخيرة لحل الأزمة الليبية؟

في اعتقادي إن المؤتمر فرصة مهمه بل ومهمه جدا للحل، خصوصا وأنها تأتي بعد حراك شعبي ضاغط قد يدفع بعض المتشبثين بالحلول إحادية المنفعة إلى التخلي عن تشبثهم والذهاب نحو حلول تكون الفائدة فيها أشمل وأعم لكل الأطراف وبالتالي تتحقق المصلحة العامة وننقذ وطن أصبحنا قاب قوسين أو ادنى من خسارته.

كيف تنظر لموقف البعثة الأممية من الأزمة الليبية؟

البعثة متهمة بالتقصير وبمحاولة خلق توازن بين مصالح اللاعبين الدوليين في المشهد الليبي على حساب مصلحة بلادنا وبالتالي فهي ما لم تثبت عكس ذلك في مؤتمر جنيف وتقف إلى جانب مصلحة الشعب التي هي أساس عملها فاعتقد أنها لن تكون مقبولة في كافة الأوساط الليبية ليس فقط في الوسط السياسي بل وحتى على مستوى الشارع والناس الذين ملوا الوعود واصبحوا يتوقون لعمل ملموس.

> حظوظ نجاح هذا المؤتمر لن تكون أفضل من حظوظ المؤتمرات السابقة رغم أن أنظار كل الليبيين متجهة نحوه .
>
> البعثة متهمة بالتقصير وبمحاولة خلق توازن بين مصالح اللاعبين الدوليين في المشهد الليبي على حساب مصلحة بلادنا .

محلل سياسي

شتان بين التحركات المصرية والتحركات التركية في ليبيا

تقرير/ همسة يونس

رأى رئيس مركز الأمة الليبي للدراسات الاستراتيجية محمد الأسمر، أن أسباب تنامي الصراع في ليبيا هو الفراغ السياسي والأمني الذي حدث منذ 2011، وتمترس المليشيات، والقوى الأيدلوجية -وعلى رأسها الإخوان المسلمين- في مفاصل مهمة من مؤسسات الدولة وخاصة ذات الطبيعة السيادية والتمويلية، إضافة إلى تدخل أطراف خارجية بعينها في المشهد العام الليبي تدخلا سياسيا وعسكريا وأمنيا وصل إلى خرق قرارات حظر توريد الأسلحة وتجاوزها إلى توريد المرتزقة من المقاتلين الذين يتم تفريغهم على الأرض الليبية.

ولمزيد من التفاصيل حول تطورات ومستجدات الملف الليبي كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع الباحث السياسي والاستراتيجي محمد الأسمر، وإلى نص الحوار:

ما هي أسباب التحركات الدولية الأخيرة في الملف الليبي؟

أسباب التحركات الدولية الفترة الأخيرة في الملف الليبي، أن المبادرات وجدت لها بيئة خصبة ومناسبة جدا بعد إعلان بيان القاهرة في 6 من يونيو، لأن هذا الإعلان هو الأول من نوعه الذي تضمن كل المبادرات بما فيها مبادرة برلين السابقة له، وبالتالي وفر بيئة ممكن الانطلاق منها وترضي كل الأطراف.

هل مثلت اجتماعات بوزنيقة تمهيد لمؤتمر جنيف؟

اجتماعات بوزنيقة أبدا لا نعتبرها تمهيدا لجنيف، ولكنها كسرت الجمود السائد ما بين الوفاق والطرف الأخر، ولكن برمتها الاجتماعات تهدف إلى إقرار المناصب السيادية التي كان يجب اتخاذها هذه الخطوة بعد 30 يوما من توقيع اتفاق الصخيرات الذي وقع في سبتمبر 2015 وبالتالي هذا إجراء متأخر لأكثر من 4 سنوات، ويفتقر أيضا للآليات التنفيذية لأنه وفقا للفقرة 15 من اتفاق الصخيرات فأن ذلك يتطلب موافقة ثلثي مجلس النواب وإجماع كامل من المجلس الاستشاري الأعلى للدولة وهذا لا يتوفر، كما أن اجتماع مونتور الذي عقد في نفس الفترة من الـ 7 وحتى الـ 9 من سبتمبر 2020 حدد مخرجات تجاوزت ما يتم تداوله الآن في المغرب.

ما المنتظر من المؤتمر القادم؟

المؤتمر القادم المنتظر في جنيف، هو جولة ومباحثات ومحادثات، ولن تكون جلسات اتفاق، لأن كل الضوابط واللوائح توجب على المجتمعين العودة إلى قواعدهم، ثم بعد ذلك أخذ الموافقة والتصويت كل حسب الآلية وذلك مضبوط بمخرجات ما يسمى باتفاق الصخيرات، ثانيا المشكلة دائما ليست في الاتفاق وانما في التنفيذ والمتابعة حيث أنه وإلى حد الآن الأمم المتحدة في بعثتها لم تضع ضوابط لتنفيذ القرارات الناتجة عن اللقاءات والحوارات والمؤتمرات التي

> أسباب التحركات الدولية الفترة الأخيرة في الملف الليبي، أن المبادرات وجدت لها بيئة خصبة ومناسبة جدا بعد إعلان بيان القاهرة في 6 من يونيو.

ترعاها، وأيضا هناك حاجة إلى وضع آليات المتابعة ومحاسبة من يقوم بخرق الاتفاق.

ماهي الأوراق التي يمتلكها المؤتمر لتحويل وقف إطلاق النار إلى تسوية شاملة؟

الوصول إلى وقف تام لإطلاق النار، يجب أن يكون أولا بآلية تضعها الأمم المتحدة من خلال وضع قوة ثالثة ضابطة راعية تتابع من يقوم بالخروقات لأن كل الهدنات السابقة بما فيها الهدنة التي تم إعلانها سابقا، لم تكن الأمم المتحدة مطلعة بكافة مهامها لتحديد الجهة التي تقوم بالخرق وبالتالي مواجهتها بالردع أو الزجر، وبالتالي لا يمكن هذا الآن إلا بالقضاء على المليشيات وسحب أسلحتها وبالتالي يمكن تنفيذ عملية وقف إطلاق النار.

ما البدائل في صورة فشل المؤتمر؟

إذا ما فشل المؤتمر ليس هناك من بدائل إلا التمسك بإعلان القاهرة، والمبادرات الليبية الليبية، في إطار حل ليبي يعالج كل المختنقات بمبادرات أهلية وشعبية تقصي كل الذين لهم مآرب وأهداف لتدمير ليبيا واستهداف قوت الشعب الليبي وأمنه واستقراره.

ما هي أسباب الصراع المتنامي في ليبيا؟

أسباب تنامي الصراع في ليبيا هو الفراغ السياسي والأمني الذي حدث منذ 2011، وتمترس المليشيات، والقوى الأيدلوجية وعلى رأسها الإخوان المسلمين في مفاصل مهمة من مؤسسات الدولة وخاصة ذات الطبيعة السيادية والتمويلية وكذلك تدخل أطراف خارجية بعينها في المشهد العام الليبي تدخلا سياسيا وعسكريا وأمنيا وصل إلى خرق قرارات حظر توريد الأسلحة وتجاوزها إلى توريد المرتزقة من المقاتلين الذين يتم تفريغهم على الأرض الليبية.

ما هي قراءتكم في التحرك المصري والتركي قبل المؤتمر؟

طبعا شتان بين التحركات المصرية التي تستهدف راعية الأمن القومي وعمق الأمن المصري في الأراضي الليبية، وكذلك الاستماع إلى كل الأطراف الليبية والوقوف على مسافة واحدة وإيجاد آليات وأدوات للتواصل يمكن الالتقاء حولها وإنتاج نتائج، بينما تركيا كبلت ليبيا باتفاقيات غير شرعية أصلا حتى بالرجوع إلى اتفاق الصخيرات نفسه البنود من 19 إلى 25 الشارح لاختصاصات المجلس الرئاسي ومجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب هي لا تعطي الصلاحية لهذه الحكومة بهذه الاتفاقات، وبالتالي الاتفاقية الاقتصادية الخالصة وشرق المتوسط وكذلك الاتفاق الأمني والعسكري، جعل من تركيا متحكم الحقيقية في القرار الذي ممكن أن يتخذه الطرف الأخر حتى إن أراد التراجع أو الاحتكام لصوت العقل أو الدعوات الوطنية.

> اجتماعات بوزنيقة أبدا لا نعتبرها تمهيدا لجنيف، ولكنها كسرت الجمود السائد ما بين الوفاق والطرف الأخر، ولكن برمتها الاجتماعات تهدف إلى إقرار المناصب السيادية.
>
> إذا ما فشل المؤتمر ليس هناك من بدائل إلا التمسك بإعلان القاهرة، والمبادرات الليبية الليبية، في إطار حل ليبي يعالج كل المختنقات بمبادرات أهلية وشعبية.